

## التقرير اليومي

2007/5/2

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

### بوش والجنرالات (الجزء الثاني)

بقلم مايكل ديش؛ فورين أفييرز؛ أيار/ حزيران 2007

#### ثورة المدنيين

لقد توقع كثيرون أن تؤدي إنتخابات جورج بوش عام 2000 الى إفتتاح عصر ذهبي من الؤام والتعاون المدني- العسكري. فبعد كل شيء، قام بوش بحملة سياسية للحصول على أصوات العسكريين مع وعد يقول فيه بأن "المساعدة آتية" وذلك بعد ثماني سنوات من الإهمال المفترض. وفي خطابه الذي وافق فيه على تسمية حزبه له في آب 2000، حذر بوش قائلاً: "جيشنا في مستوى منخفض بالعناصر، بالتوظيف وبالأخلاق. فإذا ما تم إستدعاء فرقتين كاملتين من قبل القائد الأعلى للقوات المسلحة اليوم فقد يكون عليهما الإبلاغ بأتهما... غير مستعدين لأداء الواجب. وبأن هذه الإدارة قد أخذت وقتها وأخذت فرصتها، ولم تقم بالقيادة. أما نحن فسنفعل". فقد كان يجب على إدارة ضمت إثنين من وزراء الدفاع (رامسفيلد ونائب الرئيس ديك تشيني)، ورئيس هيئة الأركان المشتركة (باول)، أن تسعى للحصول على علاقات ممتازة مع القيادة العسكرية العليا.

إلا أن بوش دخل البيت الأبيض أيضاً مع أجندة سياسة دفاعية طموحة، والتي لم تؤدي سوى إلى جعل الصراع المدني- العسكري أمراً حتمياً. ففي خطابه في أيلول 1999 في Citadel، قال بوش بأنه قد عزم على "فرض تفكير جديد وخيارات قاسية" على الجيش. وفي الأشهر القليلة الأولى للإدارة الجديدة، بدأ رامسفيلد بمحاولة تحويل الجيش الأميركي ضمن خط توقع هو ومسؤولون مدنيون آخريين أن يكون "ثورة في العلاقات العسكرية".

وقد أدى هذا الأمر الى إحتكاك مباشر مع قادة الجيش (وحلفائهم في الكابيتول هيل، الذين كانت لديهم تحفظات عميقة حول أسلوب وزير الدفاع الجديدة ومادة سياساته. فرامسفيلد تجاهل هذه الهواجس. "إذا كان ذلك يزعج الناس وكانوا حساسين الى درجة أن يزعجهم ذلك، فأنا آسف"، قال لجماعة صحافة البنتاغون. "لكن هذه هي الحياة، ولأنّ هذا الأمر الذي نقوم به هو شئ هام، فإننا سنجعله يتم بشكل جيد وصحيح. فالدستور يدعو للسيطرة المدنية على هذه الإدارة، وأنا مدني. وصدقوني، هذا المكان يقوم بإنجاز أمور هائلة. لقد قمنا بالكثير في السنتين الأخيرتين، ولم يحصل ذلك عن طريق الوقوف جانباً مع وضع أصابعك في أذنيك بأمل أن يعتقد الجميع بأن ما يجري لطيف". وقد ركب بعض الخياليين العسكريين، كالأدميرال وليام أويتز ونائب الأدميرال آرثر سيروسكي، على متن عربة التحول. إلا أنّ رامسفيلد لم يثق بأولئك الموجودين بالخدمة العسكرية الذين بدا بأنهم يدعمون ثورته. فالتحول، بحسب ما اعتقد رامسفيلد، سيحصل فقط

بواسطة الحث والتوجيه المدني. وبحلول خريف 2001، ونتيجةً لذلك، لم يكن ممكناً أن تكون علاقات رامسفيلد مع القيادة العسكرية العليا والقيادة في مجلس النواب أسوأ مما كانت عليه. وقد تنبأ عدد من المراقبين بأنه سيكون أول ضحية على مستوى حكومة إدارة بوش.

وقد فرضت هجمات 11 أيلول، 2001 والمراحل الأولى للحرب على الإرهاب وأفغانستان، هدنة مؤقتة بين رامسفيلد والقيادة العسكرية العليا. لكن ما إن أوضحت إدارة بوش بأنها كانت تعتبر العراق الجبهة المقبلة (للحرب على الإرهاب) - وهي رؤية لم يشاركها بها معظم العسكريين المهنيين - حتى خُرفت هذه الهدنة. وبوجه ما إعتباره تصلباً عسكرياً، لم يظهر رامسفيلد ونائب وزير الدفاع بول وولفويزر إلا القليل من وخز الضمير حول التدخل بمسائل كهذه، كعدد الجنود المطلوب وتنفيذ عمليات إنتشارهم على مراحل خلال ما دعي بعملية الحرية العراقية. أما في الإستعراض الأوضح للإستعداد المدني للسيطرة على الجيش المحترف بالمسائل التكتيكية والعملائية، فكان الرفض المتعجرف واللامبال لوولفويزر لمتطلبات الجيش الأساسية، والتي وضع تقديراتها الجنرال إيريك شينيسكي، رئيس هيئة الأركان في الجيش. ففي شهادة له أمام مجلس النواب في شباط 2003، رفض وولفويزر تقييم شينيسكي عن حاجة الولايات المتحدة الى زيادة "بضع مئات الألوف من الجنود" لعمليات الإستقرار ما بعد الحرب بصفتها "خارج الحد على نحو متهور". وحصل وولفويزر على مبتغاه.

وعندما بدأت عمليات "ما بعد الحرب" تغوص بالمشاكل، أدت أصابع الإتهام والإتهامات المتبادلة بين الجنرالات المتقاعدتين والقادة المدنيين في إدارة بوش الى إبراز التصدعات في العلاقات المدنية - العسكرية الى الواجهة. وكتب الفريق غريغوري نيوبولد، مدير العمليات الأسبق في هيئة الأركان المشتركة، في مقالة لاذعة في مجلة التايم، بأن "وجهة نظره الصادقة... هي أن التزام القوات الأميركية بهذه الحرب قد تم بعفوية وبالإستعداد والإستقواء من قبل أولئك الذين يعملون في نطاق السلطة الخاصة والذين لم يكن عليهم مطلقاً القيام بتنفيذ هذه المهمات - أو دفن نتائجها". وقد إنضمّ نيوبولد الى مجموعة كبيرة من الجنرالات المتقاعدتين مؤخراً - بمن فيهم الجنرال أنطوني زيني (الرئيس الأسبق للقيادة المركزية)، اللواء بول إيتون (الرئيس الأسبق لمهمة تدريب العراقيين)، اللواء جون ريغز (الرئيس الأسبق لقوة مهمات تحويل الجيش) واللواءين شارلز سوانك وجون باتيست (قائدتين سابقين لفريقيين في العراق) - بالدعوة الى إستقالة رامسفيلد.

وبحسب إستطلاعات "تايمز ميليتاري"، فإن 42% من الجنود الأميركيين لا يوافقون على إدارة بوش للحرب في العراق. وفي خريف 2006، أكد البيت الأبيض والصقور النافذين خارج الإدارة، أخيراً، بأن الولايات المتحدة لم يكن لديها قوة الكافية من الجنود لتأمين مناطق يدور التنافس عليها في العراق. إلا أن كبار القادة العسكريين الأميركيين في العراق توصلوا الى أن القوات الأميركية كانت جزءاً من المشكلة بدلاً من الحل، بما أن التمرد قد تشكل بشكل حرب أهلية طائفية داخلية. ولذا، وبدلاً من طلب عدد أكبر من الجنود، كما فعلوا في الإستعداد للحرب، بدأ عدد من كبار القادة في العراق بالقول بأن الولايات المتحدة كانت بحاجة الى التخفيف من ظهورها البارز والتقليل من آثار أقدامها (في العراق). فقد دعم أقل من 40% من الجنود الزيادة في مستوى القوات، بحسب ما وجدت "ميليتاري تايمز". وقد قال الجنرال جون أبي زيد، الرئيس الحالي للقيادة المركزية، للجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ في تشرين الثاني بأنه "لم يكن يؤمن بأن الزيادة بعدد الجنود الأميركيين الآن هو الحل للمشكلة في العراق".

وفي رد على الطعن والتحريض من السيناتور جون ماك كاين (جمهوري عن ولاية أريزونا)، شرح أبي زيد بأنه إلتقى مع كل قائد من قادة الفرق، الجنرال كايسي (قائد الفيالق)، الجنرال ديمبسي (رئيس القيادة الأمنية الإنتقالية الوطنية المتعددة في العراق)... وقلت: "بحسب رأيكم المهني، لو أننا أحضرنا عدداً أكبر من الجنود الأميركيين الآن، فهل سيضيف ذلك أهمية لقدرتنا على تحقيق النجاح في العراق؟"، وقالوا جميعاً: "كلا".

وقد إعتقد أبي زيد، بالإضافة الى قادة أميركيين كبار، بأن زيادة عدد القوات الأميركية في العراق سيكون غير مثمر. فكما شرح أبي زيد في برنامج "60 دقيقة"، "فقد كان هناك دوماً هذا التوتر بين ما بإمكاننا القيام به، وبين ما بإمكان العراقيين القيام به. وإذا ما أردنا القيام بكل شيء في العراق، فإننا نستطيع ذلك، لكنها ليست الطريقة التي ستجعل العراق مستقراً". وفي شهادة له امام مجلس النواب، أشار أبي زيد

الى أن "بإمكاننا وضع 20,000 جندي إضافي غداً وتحقيق تأثير مؤقت... لكن عندما تنظرون الى مجموع القوات الأميركية الكامل المتوفر هناك، فإن القدرة على الثبات على ذلك الإلتزام هي، وببساطة، ليست شيئاً نملكه الآن مع حجم الجيش والماريترز". لكن، وعلى الرغم من إحتياجات كهذه، فقد تم تجاوز القيادة العسكرية، مرة أخرى، من قِبَل المدنيين في واشنطن، مما أدى الى "الزيادة" الحاصلة الآن.

### الجنرال المتقاعد البعديون عن المشاركة الفعلية

لماذا أصبحت العلاقات المدنية- العسكرية مدعاة للشجار والنقاش لهذه الدرجة في فترة إدارة بوش؟ يعيد جيمس مان تعداد الأسباب وذلك في كتابه "Rise of the Volcano"، بأن الشخصيات المدنية الأساسية في فريق بوش للأمن الوطني اعتقدت بأن إدارة كلينتون قد فشلت بـ "الحفاظة على سيطرة محكمة" على الجيش.

فرامسفيلد كان يفكر، وبشكل معروف، بالسيطرة المدنية على الجيش بصفتها مسؤولية وزير الدفاع الأولى والرئيسية، وقد جاء مع وولفويتز وشخصيات أخرى عليا في الإدارة الى الحكم ولديهم قناع بأنه سيكون عليهم اللجوء الى تدخل مدني يكون أكثر قوة بسبب ضيق الأفق العسكري والقصور البيروقراطي. فبعد 9/11، أدرك رامسفيلد ومؤيدون مدنيون آخرون لحرب تغيير النظام في العراق بأن العائق الأساسي لإطلاق حرب كهذه- وشنها بقوات أصغر وأبسط بحسب رؤية رامسفيلد عن التحول العسكري- سيكون القيادة العليا للجيش الأميركي. وبدلاً من الإصغاء الى تحذيرات المهنيين العسكريين، توصل هؤلاء الى قرار سحق الشك العسكري المنتشر حول الحرب و التغلب، بحسب رأيهم، على القصور البيروقراطي الذي يملئ على القوات العسكرية كيفية التفكير بخصوص حجم وخليط القوات الضروريين لتحقيق المهمة. كما أن حقيقة أن وولفويتز، بدلاً من شينيسكي، هو من سيطر على النقاش حول حجم القوة الضرورية لحرب العراق يُظهر تماماً كم كانت إدارة بوش ناجحة في إثبات وتأكيد السلطة المدنية على الجيش.

ففي عزمهم لتأكيد السلطة المدنية، كان مسؤولو الإدارة مستعدين لإغراق أنفسهم في مسائل عملائية، كتحديد حجم القوات وجدولة الإنتشار. وكما إستذكر قائد الجيش الأسبق توماس وايت، فإن رامسفيلد كان يريد "أن يُظهر لكل شخص في البنية العسكرية بأنه هو المسؤول وبأنه سيتدبر الأمور ربما بطريقة أكثر تفصيلاً من وزراء الدفاع السابقين، وبأنه سيقحم نفسه بالتفاصيل العملائية". وقد أدى هذا الشكل المتطفل للإشراف المدني الى مفاجمة الإحتكاك مع الجيش.

وفي أطروحته الخلاقة والمؤثرة حول العلاقات المدنية- العسكرية، "الجندي والدولة"، إقترح صامويل هانتيغتون نظاماً دعاه "السيطرة الموضوعية"، وذلك لموازنة الخبرة العسكرية مع التفوق السياسي والمدني الشامل. وأوصى هانتيغتون بأن يتنازل القادة عن الحق الأساسي بالتقرير والحكم للمهنيين العسكريين بالمجالات التكتيكية والعملية مقابل إذعان عسكري حتمي وكامل للسيطرة المدنية على الشؤون السياسية والإستراتيجية الكبيرة. وعلى الرغم انّ هذا الأمر لا يُعتبر منعكساً دوماً أثناء الممارسة، فإنّ هذا النظام قد عمل على تشكيل التفكير حول الكيفية التي كان يجب على المدنيين ممارسة إشرافهم على الجيش الأميركي على مدى 50 عاماً. فلو أنّ ذلك تم إتباعه، لكان ذلك مؤدياً، عموماً، الى علاقات مدنية- عسكرية جيدة، وكذلك الى قرارات سياسية سوية.

لقد اعتنقت إدارة بوش مقاربة مختلفة، بشكل أساسي، للسيطرة المدنية. فمسؤولو الإدارة كانوا قلقين على أنه من دون إستجواب مدني هجومي وصارم للسياسة والقرارات العسكرية على كل مستوى، فإنهم لن يكونوا قادرين على تحقيق هدفهم بتحويل الجيش جذرياً وإستخدامه بطريقة مختلفة تماماً. فـ "إليوت كوهين"، عضو لجنة السياسة الدفاعية الأسبق- والذي سمته مؤخراً وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس كمستشار لوزارة الخارجية- مثل الأساس المنطقي والفكري لهذا النظام الأكثر تطفلاً. فكتابة "القيادة العليا" قرأ، وعلى نطاق واسع، من قِبَل أعضاء فريق بوش للأمن الوطني. وعلى ما قيل، فقد حظ رحاله على الطاولة بجانب سرير الرئيس في كراوفورد، تكساس.

وكانت فرضية كوهين هي أن التدخل المدني، ليس فقط على المستويات الإستراتيجية، وإنما على المستويات التكتيكية والعملائية، كانت أساسية للنجاح العسكري. ولأجل التغلب على المقاومة العسكرية أو عدم الكفاءة والأهلية، كان القادة المدنيين بحاجة لأن يكونوا مستعدين لـ "سبر غور" المسائل العسكرية، وبعمق، وذلك من خلال "حوار غير منصف وغير متكافئ" مع مرؤوسيه العسكريين المهنيين. وفي تعليق على أداء إدارة بوش في أيار 2003، أشار كوهين، بإستحسان، الى أن رامسفيلد يبدو وزير دفاع نشيط جداً، على عكس الحدود الأساسية لحوار مدني-عسكري جيد: الدفع، البحث بعمق، الشك والتساؤل. لكن ليس القيام بالإملاء بالتفصيل، بحسب إعتقادي، ما على الجيش القيام به. فبخصوص العراق، كانت إدارة بوش مرتبطة بجوار مكثف جداً مع القيادة العسكرية، وأعتقد أن ذلك كان أمراً صحيحاً. وفي نيسان 2006، إعتقد كوهين بأنه "يمكن للمرء أن يقول الكثير بخصوص الدفاع عن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ضد التهجّمات الأخيرة لقلّة من الجنرالات المتقاعدين"، الذين إنتقدوا إدارته لحرب العراق (كما إنتقدوا نوابه).

ومن سوء الحظ فإنّ الأمور لم تسر كما كان مخططاً لها. وبإستعادة للماضي، لقد كان من الأفضل كثيراً للولايات المتحدة لو أن بوش قرأ كتاب "الجندي والدولة" لهانتيغتون بدلاً من كتاب "القيادة العليا" لكوهين في عطلته الصيفية عام 2002. فمع الوضع المحفوف بالمخاطر في العراق اليوم- النتيجة المباشرة للإهمال المقصود لنصيحة الجيش- فإنّ ميراث بوش بالنسبة للعلاقات المدنية-العسكرية سيكون، على الأرجح، الشيء المعاكس تماماً لما كان فريقه قد توقعه: تشويه المفهوم الكامل للسيطرة المدنية على الجيش.

### اللجوء الى التوازن

يواجه وزير الدفاع روبرت غايتس الآن وضعاً صعباً مضاعفاً: حصول تقدم حقيقي ضئيل في عملية تحويل الجيش الأميركي، كما أنه الآن مربك بصراع، هو غير متفائل بشأنه حتى. أما الأمر الأسوأ، فهو أن عليه الإنكباب على معالجة هذه الأمور في جو من الجمود الواضح بين المدنيين في إدارة بوش والقيادة العسكرية العليا. وقد أشار وايت، قائد الجيش الأسبق، موجزاً ميراث بوش ورامسفيلد: "بالتعريف، فإنّ وزراء الدفاع هم من المدنيين. وقد يكون لدى البعض تجاربهم في سنوات شبابهم في الجيش، لكن عملهم، من بين أمور أخرى، هو أخذ النصيحة الحكيمة المقدمة لهم من قبل الجيش والتفكير بها ومن ثمّ إعطائها بعض الإعتقاد والثقة، ومن ثمّ إصدار القرار بشأنها. أما السؤال، فهو التالي: هل فقدنا التوازن بخصوص ذلك؟ أعتقد بأننا مضينا بعيداً بالأمر". لذلك فإنّ التحدي الأساسي أمام غايتس هو إعادة تأسيس ذلك التوازن المدني-العسكري.

وبالتأكيد، فإنّ غايتس لا يمكنه، ولا يجب عليه، أن يتخلى عن مسؤوليته بممارسة السيطرة المدنية على الجيش. ففي نظام سياسي ديمقراطي، فإنّ قرارات السلم والحرب لا يجب أن يصنعها الجنود، وإنما المنتخبون من خلال قادتهم المنتخبين. وفي نفس الوقت، على كل حال، فإنّ على غايتس أن يشجع، بدلاً من يكبت نصيحة نزيهة وصريحة من القيادة العسكرية العليا، حتى ولو كانت لا تدعم سياسة الإدارة. فللجيش الحق والواجب بالإستماع له. فبعد كل شيء، فإنّ الجنود هم الخبراء في شن الحروب- وحياتهم هي المعرضة للخطر في النهاية. وإذا ما شعر الضباط بأنه يتم تجاهل نصيحتهم، أو بأنه يُطلب منهم تنفيذ أوامر لا أخلاقية، فإنّ عليهم الإستقالة. وبالواقع، فإنه مع إستقالة شينسيكي أو نيوبولد أثناء الإستعداد لحرب العراق، فإنّ ذلك كان يجب أن يكون قد بعث برسالة حول تحفظات الجيش بخصوص الحرب- وهي رسالة أكثر فعالية وتأثيراً بكثير من الإحتجاجات بعد الواقعة.

إنّ التهديدات بالإستقالة بين أفراد هيئة الأركان المشتركة قد يكون مؤثراً على السياسة الإيرانية لإدارة بوش (بما في ذلك توقيف الخطط لجهة إستخدام أسلحة نووية ضد المواقع النووية الإيرانية المسلّحة). وبإستثناء التحفظات الجدية للغاية كهذه، وعندما قدم كبار الضباط العسكريون رأيهم، فإنّ عليهم إلقاء التحية العسكرية والطاعة.

وبشكل يثير السخرية، كان الجنرال بترايوس، المعين مؤخراً قائداً للقوات الأميركية في العراق، قد كتب في الماضي عن فشل القيادة العسكرية بالتحدث مباشرة حول حرب فيتنام ووقعها على العلاقات المدنية-العسكرية الأميركية لاحقاً. فبترايوس نفسه الآن هو في موقع إساءة النصيحة لكل من الإدارة والكونغرس الجديد الذي يسيطر عليه الديمقراطيون. وفي جلسة الإستماع لتبنيته أمام اللجنة العسكرية المسلحة لمجلس الشيوخ، وعد بترايوس بأنه سيقدم "نصيحته العسكرية الأكثر مهنية، وإذا لم يحبها الشعب، فإن بإمكانه، عندها، العثور على شخص آخر يقدم له نصيحة عسكرية مهنية أفضل". وما نأمله هو أن يتكلم بتراة وصراحة- وبأن غايتس سيصغي.

إنّ التوازن الصحيح سيعطي القادة المدنيين السلطة بخصوص القرارات السياسية- كما لو كان على الولايات المتحدة البقاء في العراق أو استخدام القوة ضد إيران- كما سيعطي الجيش حيزاً واسعاً في صنع القرارات العمالية والتكتيكية حول الكيفية الواجب إتباعها لإنهاء مهمة ما. إن الخط الفاصل بين المجالين ليس دوماً واضحاً تماماً، فأحياناً تؤثر الإعتبارات العسكرية على القرارات السياسية وبالعكس. إلا أنّ البديل- تدخل المدنيين في مسائل الخبرة العسكرية- هو سيء بقدر إدخال الجيش نفسه بالسياسة. فمتى حصل وكان التوازن المدني-العسكري تحت مستوى الجودة في كلا الإتجاهين، فإن البلاد ستعاني نتيجة ذلك.



Research Services Group  
[ResearchServices.Group@gmail.com](mailto:ResearchServices.Group@gmail.com)